التحليل الجغرافي لتجارة النفط العراقية واثرها على القطاعين الزراعي والصناعي للمدة (2005-2022)

Geographical analysis of Iraqi oil trade and its impact on the agricultural and industrial sectors for the period(2005-2022)

م. م. وفاء جاسم شهادي

Asst. Lect. Wafaa Jasem Shhadi

hum530.wafaa.jasem.@uobabylon.edu.iq

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم الجغرافية

University of Babylon / College of Education for Human Sciences/

the department of Geography

رقم الموبايل / 07881127088

Mobile number: 07881127088

الملخص:

من البديهيات المعروفة ان قطاع النفط الخام في العراق يعدّ المحرّك الرئيس لأغلب نشاطات الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً، وهو بطبيعة الحال يتأثر بالأزمات الاقتصادية وتعثر أسواق النفط عالمياً، ونظراً لكون العراق من الدول التي تشكل الايرادات النفطية النسبة الاعلى لتجارته الخارجية وتشكل الجزء المهيمن كمصدر رئيس لتمويل الموازنة الاتحادية للدولة ومن ثم تمويل مشاريع التنمية مما طبع الاقتصاد العراقي بصفة الريعية ومن ثم تبعية كافة المشاريع التنموية والخطط الاقتصادية واعتمادها على الحجم المتحقق من الايرادات النفطية، لذلك حاول البحث الاشارة الى مدى تأثير القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي.

الكلمات المفتاحية: تجارة النفط ، القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، الصادرات النفطية

Abstract:

it is a well-known axiom that the crude oil sector in Iraq is the main engine of most economic activities, productively, commercially and financially. It is naturally affected by economic crises and the faltering oil markets globally, and given that Iraq is one of the countries whose oil revenues constitute the highest percentage of its foreign trade and constitute the dominant part as a main source of financing the budget. Federalism of the state and then financing development projects, which characterized the Iraqi economy as rentier , and then the subordination of all development projects and economic plans and their dependence on the volume achieved from oil revenues. Therefore, the research tried to indicate the extent of the impact of the oil sector on the Iraqi economy, especially the agricultural and industrial sectors.

Keywords: Oil trade, agricultural sector, industrial sector, oil exports.

المقدِّمة

يعتمد العراق في تجارته الخارجية على تصدير سلعة رئيسة واحدة وهي النفط مما أخذ يولد خللاً في بنية الصادرات ويفقدها القدرة التنافسية في السوق الدولية بسبب انخفاض مرونات الطلب والعرض لها فضلاً عن الاثار السلبية التي تولدها التغيرات السعرية لهذه الصادرات النفطية الخام، ولكون القطاع النفطي هوة القطاع المهيمن فقد اصبح الممول لكافة القطاعات ومنها القطاعين الزراعي والصناعي , ونتيجة لعجز القطاعين في سد جزء من متطلبات الانتاج المحلي فقد اتجه العراق الى استيراد المنتجات الصناعية والزراعية لسد العجز في الاسواق ويعد النفط هو الممول الرئيس لهذه الاستيرادات جراء تصدير النفط الخام، من هنا جاءت الدراسة للتعرف على دور النفط في تمويل القطاعين الزراعي والصناعي.

1- مشكلة الدراسة

تبرز اشكالية الدراسة من خلال الاعتماد المتزايد على صادرات النفط العراقية، وما شهدته الصادرات غير النفطية من تراجع وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي مما جعل الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على مصدر واحد لتمويل ميزانية الدولة.

ان الاثار التي يتركها قطاع النفط في الاقتصاد العراقي يتطلب منا طرح العلاقة مابين دور الصادرات النفطية وعوائدها المالية وبالتالي تأثيرها على الاقتصاد العراقي أذ رغم الانتاج الكبير لكن المشكلة في حجم التصدير من هنا جاءت المشكلة على النحو الاتي

1- ما دور الصادرات النفطية وما تأثيرها في الاقتصاد العراقي وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي ؟

2- هل تأثر تطور صادرات النفط العراقية خلال المدة 2005–2022 بالاحداث السياسية والاقتصادية خلال مدة الدراسة ومن ثم اثرت على القطاعين الزراعي والصناعي ؟

2- فرضية الدراسة

انطلقنا في الفرضية من وجود مخاطر تمثلت باعتماد العراق على الصادرات النفطية في تمويل القطاعات الاخرى والتي يمكن توضيحها بالشكل الاتي :

بما ان الصــادرات النفطية تعد المحرك الاســاس للاقتصــاد العراقي ولميزانية الدولة الاتحادية، بعد العجز الذي اصـاب القطاعين الزرعي والصـناعي واخذ يعتمد بشـكل واضـح على العوائد النفطية لاسـتيراد السـلع الضرورية من منتجات القطاعين.

1- من الواضح ان للاحداث السياسية والامنية والاقتصادية اثرت بصورة واضحة على الاقتصاد العراقي وفي رسم تنمية اقتصادية واضحة وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي.

3- أهمية الدراسة

تطرقت البحث لموضوع من الاهمية انه يمثل العمود الفقري لتجارة الصادرات العراقية والممول الاساس لميزانية الدولة، أذ يمتلك العراق ثروة نفطية متمثلة بالاحتياطي والانتاج جعلته في مصاف الدول المصدرة للنفط الخام مما جعل النفط يحتل الصدارة في تجارة العراق الخارجية مما جعل من الاقتصاد العراقي اقتصاد يتصف بصفة الريعية وهو الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة رئيسة في تمويل ميزانيته،وهذا ما يشكل خطر على الاقتصاد العراقي لكون النفط سلعة استراتيجية تتأثر بالتغيرات السياسية وبالاسعار العالمية.

4- هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع وطبيعة الاقتصاد العراقي في ظل الاعتماد على الصادرات النفطية وما يقابلها من تراجع القاعدة الزراعية والصناعية مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على تجارة صادرات النفط والعوائد المالية المستحصلة في تمويل ايرادات الدولة وبقية القطاعات وهوما يجعل الاقتصاد العراقي في خطر نظراً لكون النفط سلعة استراتيجية تتاثر بالاحداث السياسة والاقتصادية.

5- الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة

1- الحدود المكانية : تتمثل بحدود جمهورية العراق والتي تقع ما بين خطي طول طول (ً34 َ47 ْ38) (ً44 َ37 ْ48) شرقاً، وبين دائرتي عرض (ً31 َ4 ْ29) - (ً47 َ22 ْ37) شمالا، وكما موضح في الخارطة (1).

خريطة (١) الموقع الجغرافي للعراق

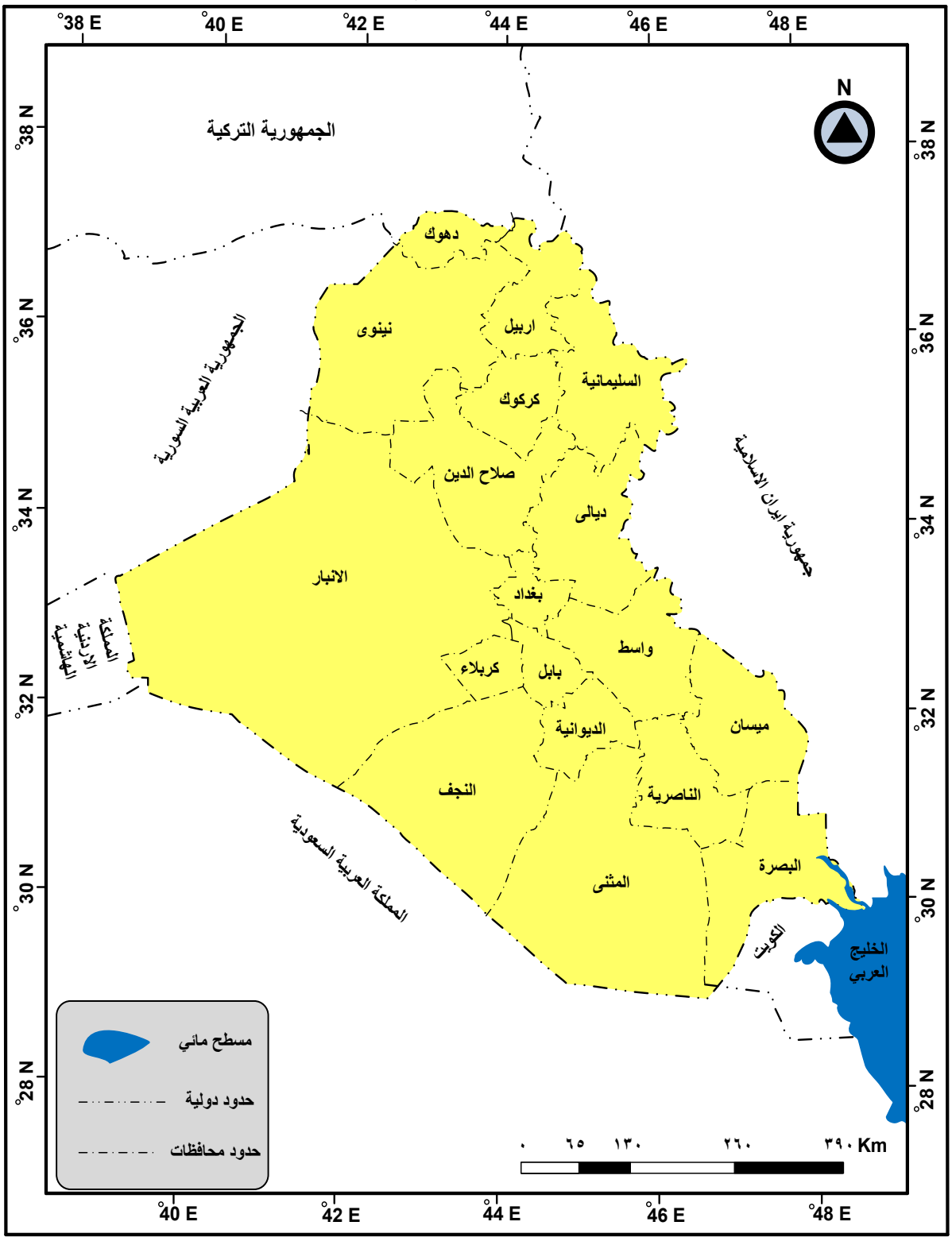

المصدر:جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية ،بمقياس،١:١٠٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٨م

2- الحدود الزمانية : وتتمثل بمدة الدراسـية الممتدة من (2005- 2022) وذلك لما شـهدته هذه المدة من احداث وتغيرات سياسية واقتصادية اثرت على تجارة النفط العراقية ومن ثم تأثر الاقتصاد العراقي بها خاصة وان النفط يعد السلعة الابرز في صادراته إذ تشكل اكثر من 95%من صادرات العراق الخارجية.

اولاً : تجارة النفط وأهميتها في الاقتصاد العراقي

نظراً لكون التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية كونها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصـدير، كما تعكس التجارة الخارجية مسـتويات الدخول في اي دولة وقدرتها على الاستيراد وارتباط ذلك كله برصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري[1].

تعد دراسة النفط ولازالت من ابرز الاستكشافات التي توصل لها الانسان وذلك لما لاهميته كمصدر للطاقة اولا وثانياً يعد من ابرز الموارد التي يمكن عن طريقها أستخراج ما لايقل عن عشرة الاف سلعة صـــناعية مختلفة[2]، ذلك يعد اســـتثماره نظراً لما يمتاز به من مميزات من ابرز متطلبات التنمية الاقتصـادية، ولكون النفط سلعة استراتيجية ومادة اساسية في الصـناعة وبالتالي مساهمتها في النمو الاقتصـــادي وخاصـــة بالنســـبة للدول الصـــناعية المتقدمة لذلك يلاحظ اهميته التجارية لجميع الدول المصـــدرة والمســـتوردة. ويعد العراق من ابرز الدول العالمية المصـــدرة للنفط الخام، إذ ادى النفط دور محوري في الاقتصـــاد العراقي حيث اخذ يعتمد اعتماد كبير على صـــادراته من النفط الخام للحصـــول على العملة الاجنبية، وقد أدت ولا زالت تجارة صـــــادرات النفط الخام العراقية تؤدي دور في تمويل القطاعات الاخرى اذ يســـــاهم بنســـــبة مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي وميزانية الدولة والايرادات الكلية. وقد تفرد الاقتصـــاد العراقي بعد عام 2004 وما تلاها بخصـــوصـــية إذ أخذ هذا القطاع يرفد القطاعات الاقتصـادية الاخرى بمقومات البقاء نتيجة الاهمال والتقصير الذي شهدته من قبل الحكومة بعد انفقدت القطاعات الاقتصادية بنيتها التحتية مما جعل القطاع النفطي الممول لها.

ولابد من الاشـارة ان منظومة النفط العراقي تتشكل من ثلاثة قطاعات رئيسـة والمتمثلة بقطاع الاسـتخراج ويضـم عمليات الاستكشـاف والتطوير والانتاج، يليه القطاع الوسيط ويشمل المنشآت السطحية كخطوط

(1) أحمد عدنان غناوي، الإغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصـاد العراقي (صـناعة الإسمنت حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2011،ص58.

(2)Nymex, New York Mercantil Exchange, Crude Oil Futures Prices, 2006, p12

ألانابيب وطاقات التخزين ومحطات الضـــخ ومواني‌ء التصـــدير وما يرتبط، واخيراً قطاع الصـــناعات التحويلية ويتمثل بالمصـافي وتكرير النفط الخام ومعالجة وتصـنيع النفط الخام الى جانب توزيع المنتجات النفطية والصناعات البتروكيمياوية[1].

ومن خلال ذلك يمكن توضيح اهمية النفط في الاقتصاد العراقي باشكل الاتي.

1- من ناحية تكاليف الاستخراج : إذ يتضح ان تكاليف الاستخراج تعود بفائدة اقتصادية للدول المنتجة إذ تتباين تكاليف الاستخراج ما بين دول العالم تبعا للطبيعة الجيلوجية للارض،وفي العراق تبرز اهمية قطاع النفط الخام كون تكاليف الأستخراج تتميز برخصها مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، وذلك لان اكثر من ثلث الأحتياطي للعراق تبعد عن سطح الأرض بمقدار اقل من 1000 متر[2]، وهذا ما جعل العديد من الشركات العالمية تحاول الحصول على امتيازات في الاستخراج، لكن رغم هذه الميزة إلا ان رفع الطاقة الانتاجية اكثر من اربعة ملايين برميل في اليوم ليس وارد نتيجة ضعف المنظومة النفطية العراقية.

2- مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي : يقصد بالناتج المحلي الاجمالي القيمة السنوية الاجمالية لجميع البضائع والخدمات التي انتجت ضمن حدود دولة ما[3].

والذي يعد من ابرز مقاييس درجة التنوع الاقتصادي اذ ان زيادة هذه النسبة تعكس قلة درجة التنوع الاقتصادي وبالمقابل تعكس زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال معطيات الجدول (1) يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي إذ سجلت مساهمة الصادرات النفطية ما نسبته 42,3% عام 2005 بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية، تليها البنوك والتأمين بنسبة 13,9% ومع ارتفاع اسعار النفط وتزايد معدلات الانتاج العراقي عام 2008 مما ساهم في ارتفاع معدلات الايرادات النفطية مقارنة بالقطاعات الاخرى وهذا ادى الى ارتفاع النسبة الى 56,2%،

(1) جمال ســند الســويدي واخرون، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الأمكانيات والقيود، مركز الامارات للدراســات والبحوث والبحوث الأستراتيجية،ط1، ابو ظبي،الأمارات،2007، ص156.
(2) محســن حســن الهدر في منظومة النفط العراقية وآثاره الســلبية على الاقتصــاد الملامح والاشــكاليات، ،مركز البيان للدراسات والتخطيط العراق 2020، ص6.
(3) كلن فايرباو، الجغرافية الجديدة لتفاوت الدخل العالمي، نعريب خضـــر الاحمد، الطبعة الاولى،احوار الثقافي، 2004، ص48.

جدول(1) نسبة مساهمة قطاع النفط والقطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2005-2022)

السنة	الزراعة والصيد	قطاع النفط والتُعدين	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والأتصالأت والخزن	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين والعقارات وملكية السكن	خدمات التنمية الأجتماعية والشخصية
2005	13,6	42,3	2,2	3,4	1,1	4,3	5,8	13,9	13,5
2006	12,6	40,4	2,2	3,3	1,1	2,9	4,7	13,6	17,9
2007	10,4	41,6	2,3	3,2	1,5	2,4	5,3	14,2	18,9
2008	3,5	56,2	1,5	3,8	0,8	7.7	6,4	7,7	12,4
2009	4,4	40,4	2,4	5	1,2	10,1	8,2	10,4	17,9
2010	5	43	2,3	3,5	1,1	11,2	8,6	9,8	15,9
2011	4,2	54,7	1,8	1,3	4,9	4,9	6,6	8,9	13,1
2012	4,1	52,4	1,8	5,7	1,3	4,8	6,3	8,9	14,8
2013	4,1	47,3	2,7	8,4	1,5	5,6	6,6	8.2	16
2014	4,1	46,4	2,9	7,8	1,9	5,8	7,4	8,9	14,8
2015	4,7	32,2	2	4,7	2,4	8,2	10,7	11,2	23,9
2016	5,1	30,3	2,2	5,6	2,6	8,1	11,1	11	23,8
2017	2,2	61,4	1	50	1,2	7,8	7,3	4,6	9,4
2018	1,4	63,8	1	2,2	1	8,9	5,9	11	23,8
2019	4,2	59,1	1,8	1,3	4,9	4,9	5,6	6,1	12,1
2020	3,2	61,4	1,9	2,0	3,1	4,7	5,1	6,3	12,3
2021	3,84	56,97	1,17	2,82	1,28	9,18	8,84	5,74	10,60
2022	3,2	60,8	1,2	2,6	0,6	9,1	7,2	4,7	10,6

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على

جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،الدائرة العامة للاحصاء والبحوث، النشرة الأحصائية السنوية،للسنوات (2005-2022)

واستمرت النسبة تسجل تباين طفيف حتى سجلت عام 2016 ادنى نسبة لها وبلغت 30,5% متاثرة بالانخفاض الذي سجلته تجارة النفط العالمية.

ونتيجة لارتفاع اسعار النفط الخام لسنة 2018 فقد سجلت الاهمية النسبية لقطاع النفط نسبة بلغت 63,8% مقارنة بالقطاعات الاخرى، ورغم تراجع النسبة الى 61,4% عام 2020 بسبب تراجع قيم صادرات النفط الخام نتيجة جائحة كورونا الا انها توضح الهيمنة لقطاع النفط مقارنة بالقطاعات الاخرى مما يعكس الصفة الريعية للاقتصاد العراقي المتمثل بالاعتماد على سلعة رئيسية وهي النفط الخام،فضلا عن ذلك ان كافة المشاريع والقطاعات تعتمد على الايرادات المالية لتجارة الصادرات النفطية.

3- التوزيع الجغرافي لحقول النفط :

اذ يحتل العراق مكانة هامة من حيث الاحتياطي الذي يعد من ابرز العوامل المؤثرة على التنمية فضلا عن الانتاج والتصدير، وذلك نتيجة البيئة الجغرافية ذات الطبيعة الرسوبية والتي تشير الى أن العراق يطفوا على بحيرة من النفط الخام والتي تتوزع جغرافيا على مساحة واسعة[1]، ولكن والجزء الاكبر منها مؤشر ضمن الاحتياطي الذي يتوزع في مساحات واسعة في العراق.

ويمكن تعريف الاحتياطي النفطي بأنه الثروات النفطية المتواجدة في باطن الارض والتي يمكن استغلالها على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وتتأثر عملية تحديد الاحتياطيات النفطية بالمتغيرات الحاصلة بالتكنلوجيا والتي تعتمد على عمليات البحث والاستخراج والتكلفة ومستويات الأسعار[2].

ويتوزع الاحتياطي النفطي العراقي بالشكل الاتي:-

1- الحقول الجنوبية :

وتضم ما يقارب 71% من الاحتياطي النفطي ومن اشهر حقولها حقول الرميلة الشمالية والجنوبية، فضلا عن حقول مجنون،وحقل نهر عمر، والقرنة، والحلفاية وبدرة وغيرها وكما موضح في الجدول (2) والخارطة (2).

(1) جبار عبد جبيل، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة بغداد، 2021،ص61.

(2) حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الاولى،بيسان للنشر،بيروت، لبنان، 2008، ص23.

جدول(2) التوزيع الجغرافي لكمية الاحتياطي النفطي في الحقول الجنوبية لسنة 2017-2018

الحقل	المنطقة	كمية الاحتياطي /برميل
حقل بدرة،أحدب، ظفرية	واسط	1,858مليار
حقل الحلفاوية (شرق العراق)	ميسان	4,09 مليار
حقل الغراف	الناصرية	900 مليون
حقل الرميلة الشمالي	البصرة	17 مليار
حقل مجنون	البصرة	12,600 مليار
حقل نهر عمر	البصرة	6 مليار
حقل غرب القرنة 1	البصرة	8,39 مليار
حقل غرب القرنة 2	البصرة	12,9 بليون برميل
حقل الرميلة الجنوبي – الزبير	البصرة	17 مليار

جمهورية العراق، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، احصاءات النفط والغاز، بيانات غير منشورة،2018، ص2.

2- الحقوق الوسطى والشمالية

وتضم حقول كركوك (10 مليار/ برميل)، جمبور(7 مليار/برميل)، باي حسن (7 مليار / برميل، حقول شرق بغداد(11 مليار/ برميل)، وحقل بطمة، وعين زالة، والقيارة (2 مليار/ برميل) في نينوى وكما موضح في الجدول (3).

جدول(3) التوزيع الجغرافي لكمية الاحتياطي النفطي في الحقول الشمالية والوسطى

الحقل	المنطقة	كمية الاحتياطي /برميل
كركوك	كركوك	10 مليار
جمبور	كركوك	7 مليار
باي حسن	كركوك	7 مليار
حقول شرق بغداد	شرق بغداد	11 مليار
وحقل بطمة، وعين زالة، والقيارة	الموصل	2 مليار

المصدر : جمهورية العراق، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، احصاءات النفط والغاز، بيانات غير منشورة، ص2.

3- حقول اقليم كردستان

وتضم مجموعة من الحقول ذات الاحتياطي الكبير، من ابرزها حقل طق طق في اربيل، وحقل خورمالة، وفي السليمانية حقل جمجمال اما حقول دهوك ابرزها حقل سيمل وحقل طاوكي، والتي تظم احتياطي تراوح بين 260 مليون الى 2 مليار / برميل، وكما موضح في الجدول (4)

جدول(4) التوزيع الجغرافي لكمية الاحتياطي النفطي في اقليم كردستان

الحقل	المنطقة	كمية الاحتياطي /برميل
طق طق	اربيل	260 مليون
خورمالة	اربيل	2 مليار
جمجمال	السليمانية	700 مليون
سيمل	دهوك	1 مليار
طاوكي	دهوك	600 مليون

المصدر : جمهورية العراق، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، احصاءات النفط والغاز، بيانات غير منشورة، ص3.

فضلا عن العديد من الحقول النفطية، وهذا يعكس مقدار الثروة النفطية التي يمتلكها العراق والتي لم تستثمر بالطريقة المثلى في برامج التنمية الاقتصادية إذ لا زال العراق يستورد المشتقات النفطية وخاصة وقود السيارات لعدم تأهيل مصافيه بالطريقة المثلى نتيجة الاوضاع السياسية سواءً الداخلية والخارجية والتي اثرت على البنية التحتية النفطية.

وحتى بالنسبة للشركات المستثمرة إذ لم تقوم الحكومة بالاهتمام ودراسة العقود وخاصة جولات التراخيص التي جعلت الشركات تستثمر بمبالغ كان يمكن لشركات اخرى تقوم باستثماره باسعار اقل، فضلا عن الامتيازات التي تنفذها الشركات ومن ابرزها تشغيل جزء من القوى العاملة المحلية وتطوير المنطقة التي يتم استثمار الحقول النفطية فيها ألا ان الشركات الاستثمارية لم تحقق اي من شروط العقود المبرمة مع الحكومة التي هي الاخرى تهاونت مع الشركات الاستثمارية.

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي لحقول النفط في العراق

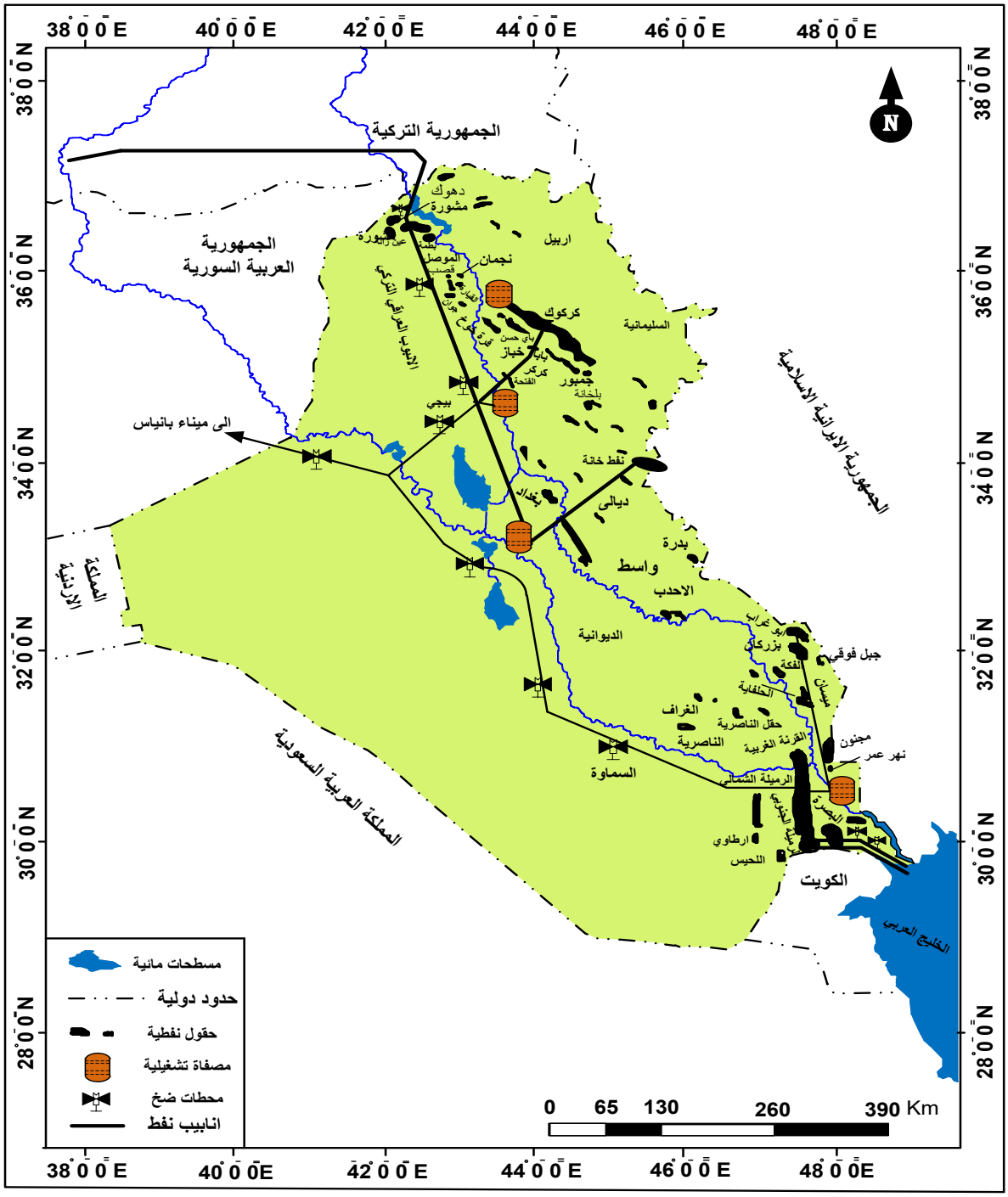

المصدر : جبار عبد جبيل الدلفي ،التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠٢١،ص ٦٤.

ثالثاً : تأثير الصادرات النفطية على القطاعين الزراعي والصناعي

يرتبط تطور حجم الاستيرادات والصادرات العراقية بشكل اساس بتطور الصادرات النفطية خاصة بعد عام 2003 وخاصة القطاعين الصناعي والزراعي، إذ يشهد العراق تراجع في مستويات القطاعين الزراعي والصناعي كالذي شهده بعد عام 2005 وخاصة بعد الانفتاح التجاري والاعتماد على الاسواق الخارجية لتمويل متطلبات السوق المحلية مما سبب الاهمال وعدم الدعم من قبل الحكومة التى تزيد من وتيرة الاستيراد لسد العجز الحاصل في المنتجات الزراعية والصناعية، وتعد الايرادات النفطية للعراق المصدر الاساس للايرادات المالية , وقد اعتمد القطاعين الزراعي والصناعي عليها في استيراد مختلف السلع الزراعية والصناعية ولا سيما المواد الغذائية الجاهزة للاستهلاك المحلي، وكلما زادت الايرادات النفطية ارتفعت مقدرة الدولة على استيراد السلع الزراعية والغذائية والصناعية والعكس، وعلى الرغم من سعي الحكومة دعم القطاعين الزراعي والصناعي ، ولكنها لم تحقق الا نسب متواضعة من انتاج السلع الغذائية والصناعية نتيجة ضعف الدعم للقطاعين.

ويمكن دراسة كلا القطاعين ومقدار الدعم المالي من القطاع النفطي من خلال المقارنة مابين الاستيرادات والتي تدعمها العوائد المالية المستحصلة من تجارة صادرات النفط الخام، وقيم الصادرات التي يتم ايضا دعمها من قبل الموازنة الاتحادية والتي تعتمد ايضا على قيم صادرات النفط الخام

1- الصادرات النطية واثرها على القطاع الزراعي

يتمثل القطاع الزراعي بشـقيه المنتجات النباتية والحيوانية ومن خلال ملاحظة الجدول (4) والشـكل(1) الذي يوضح مدى مساهمة الصادرات النفطية بقيم الاستيرادات والصادرات من المنتجات الزراعية، يتضح الارتفاع الواضـح لمسـاهمة العائدات المالية بالاسـتيرادات مقابل الصـادرات على الرغم من تذبذبها في العديد من السنوات فقد سجلت قيم الاستيرادات تراجع في قيمها عام 2006 مقارنة بعام 2005 أذ بلغت 716 مليون دولار وهذا التراجع ليس بسـبب تراجع قيم الصـادرات النفطية وانما نتيجة لغلق الحدود بوجه الاستيرادات نتيجة الاوضاع الامنية التي مر بها العراق، واستمرت قيم الاستيرادات الزراعية تسجل ارتفاع واضح حتى عام 2013 إذ بلغت (3,205) مليون دولار، وهذا يعود لعدة أسباب[1]:

(1) Nymex, Crude Oil Futures Prices, Mercantil Exchange, New York, 2006

جدول(4) مساهمة العوائد النفطية في قيم الاستيرادات والصادرات الزراعية

السنة	قيم الاستيرادات (مليون دولار)	قيم الصادرات (مليون دولار)	الفرق
2005	807	60	-747
2006	1,093	86	- 1,007
2007	1,056	119	- 937
2008	1,917	191	-1,726
2009	2,076	110	-1,966
2010	2,371	145	- 2,227
2011	2,581	223	- 2,385
2012	3,186	264	- 2922
2013	3,205	251	- 2954
2014	2,872	235	- 2637
2015	2,563	4	- 2559
2016	1,847	1	- 1,846
2017	2,045	28	- 2,017
2018	2,470	6	- 2,464
2019	3,139	16	- 3,126
2020	2,600	12	-2,588
2021	2,199	22	-2,177
2022	2,980	35	-2,945

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على،جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، السنوات من 2006-2022.

شكل (1) مساهمة العوائد النفطية في قيم الاستيرادات والصادرات الزراعية للمدة (2005-2022)

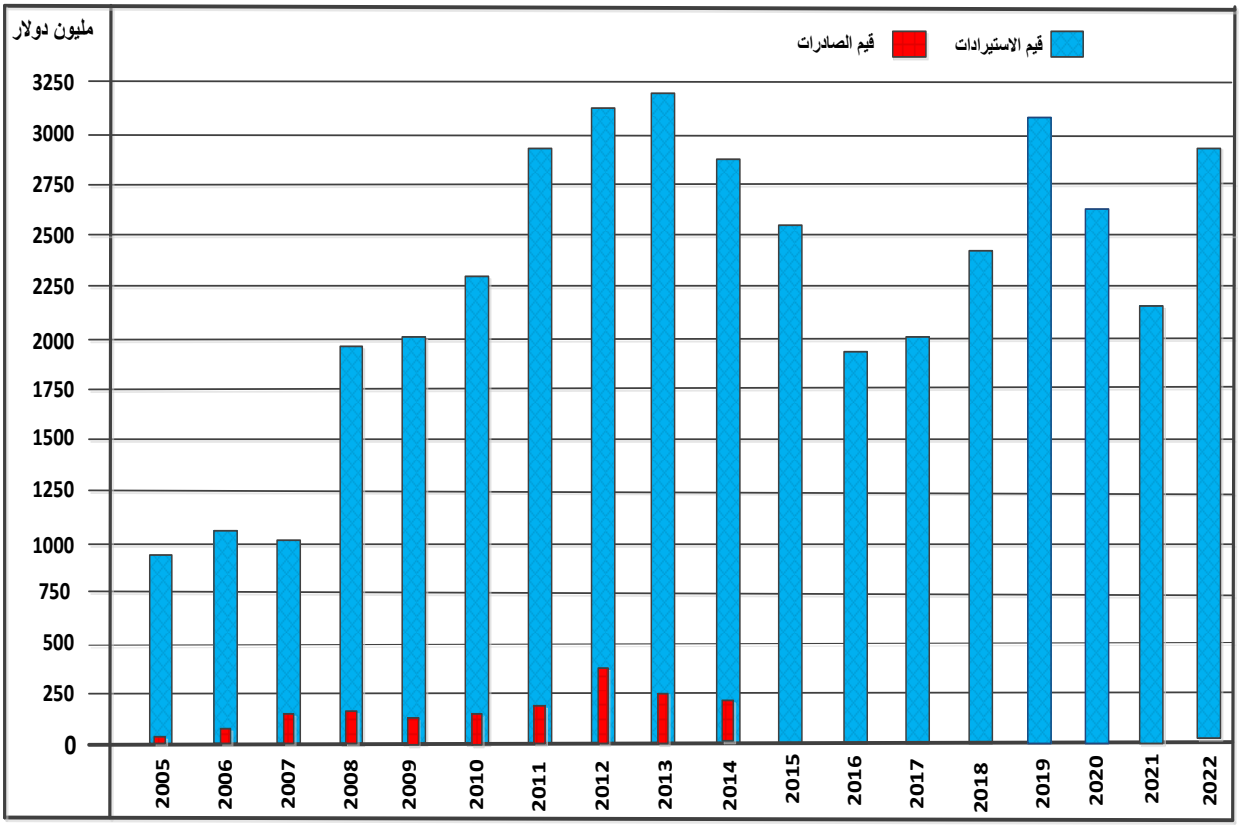

بالاعتماد على جدول (4)

1- الارتفاع الذي سجلته المنتجات الزراعية عالمياً.

2- الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية لتغطية العجز في السوق المحلية

3- الارتفاع العالمي لاسعار النفط العالمية.

فيما سجلت قيم الاستيرادات تباين بين الارتفاع والانخفاض بعد عام 2014 وبلغت 2,872 مليون دولار وهذا يعود للاحداث السياسية التي شهدها العراق وابرزها دخول العصابات الارهابية (داعش) الى مدينة الموصل وبعض المحافظات الاخرى وغلق العديد من المنافذ مما قلل من دخول المنتجات الزراعية، فضلا عن تراجع اسعار النفط، واستمرت الاستيرادات تسجل تراجع حتى بلغت عام 2016 ما قيمته (1,847) مليون دولار، ومن ثم شهدت تحسن بعد تعافي صادارت النفط العراقي حتى بلغت (3,139) مليون دولار عام 2019، ولكن نتيجة تزايد الوضع الصحي جراء

تفشي فايروس كورونا مما اجبر الصادرات النفطية على التراجع صحبها تراجع في قيم الاستيرادات من المنتجات الزراعية.

اما ما يتعلق بالصادرات فيتضح من خلال الجدول (4) انها عانت كثيرا من التمويل المحدود الذي يسمح لها باعادة هيكلة المنتجات الزراعية حتى يمكن لها دعم السوق المحلية والتخفيف من الاعتماد على الاستيرادات من جهة والدخول في مجال التصدير بقوة والتنافس في السوق العالمية. لذلك يتضح انخفاض قيمها مقارنة بالاستيرادات اذ سجلت اعلى قيمة عام 2012 وهي السنة التي شهدت ارتفاع في الموازنة الاتحادية جراء ارتفاع اسعار الصادرات النفطية لكنها رغم ذلك لم تلبي متطلبات تنمية القطاع الزراعي إذ بلغت (264) مليون دولار، اما اخفض قيمة فقد سجلت عام 2016 وبلغت (1) مليون دولار نتيجة تزايد تمويل متطلبات الحرب مع الارهاب وبالتالي تم تقيل نفقات القطاع الزراعي.

وتحاول التفسيرات المختلفة أن تعلل سبب التخلف بعوامل طبيعية ومناخية، وأخرى عوامل متعلقة بأساليب الانتاج وتخلفها في الزراعة، مثل اساليب الري والصرف المتبعة وضآلة استخدام الاسمدة، وضعف المكننة الزراعية وتخلف الارشاد الزراعي وسوء الاحوال الجوية، والمتمثل بانخفاض معدلات سقوط الامطار، وهبوب العواصف الترابية بكثرة والتي الحقت الاضرار بكثير من المحاصيل الزراعية، وشحة المياه وعدم كفايتها للإرواء، وارتفاع ملوحة الارض نتيجة تدهور شبكات الري والبزل، وانخفاض الاستثمار في هذا القطاع اغراق السوق بالمحاصيل المستوردة، فضلا عن انتشار الامراض والاوبئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة وحالة عدم الاستقرار الامني والهجرة من الريف إلى المدينة الامر الذي انعكس في ضعف الانتاج وقمة النمو خلال مدة الدراسة الامر الذ تطلب الاعتماد على الايرادات النفطية.

2- الصادرات النفطية واثرها على القطاع الصناعي

على الرغم من أهمية قطاع الصناعة في العراق،إذ بشكل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية إلا انها اخذت تعاني نتيجة العوامل التي التي واجهتها سواء من ناحية ضعف القدرات الفنية او نتيجة الاهمال من قبل الحكومة،وتعد الصناعة كما هو الحال في القطاع الزراعي تعتمد بشكل كبير على العوائد المالية النفطية، من خلال ملاحظة بيانلت الجدول (5) والشكل (2) تكاد تكون مساهمة العوائد النفطية في الاستيراد من جانب الصناعات اعلى من الصادرات وحتى اعلى من القطاع

جدول(5) مساهمة العوائد النفطية في قيم الاستيرادات والصادرات الصناعية

السنة	قيم الاستيرادات (مليون دولار)	قيم الصادرات (مليون دولار)	الفرق
2005	5,692	15	−5,677
2006	5,053	16	−5,037
2007	5,319	40	- 5,279
2008	9,655	64	-9,591
2009	10,454	20	−10,434
2010	11,945	26	- 11,919
2011	13.003	40	- 12,997
2012	16,050	47	- 16,003
2013	16,143	45	- 16,098
2014	14,464	42	- 14.422
2015	12,911	26	- 12,885
2016	9,350	21	- 3,329
2017	10,300	28	- 10,272
2018	12,440	75	- 12,365
2019	15,814	128	- 15,686
2020	13,097	92	-13,005
2021	11,081	146	-10,935
2022	15,013	10	-15,003

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على،جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، السنوات من 2006–2022 .

شكل (2) مساهمة العوائد النفطية في قيم الاستيرادات والصادرات الصناعية للمدة(2005-2020)

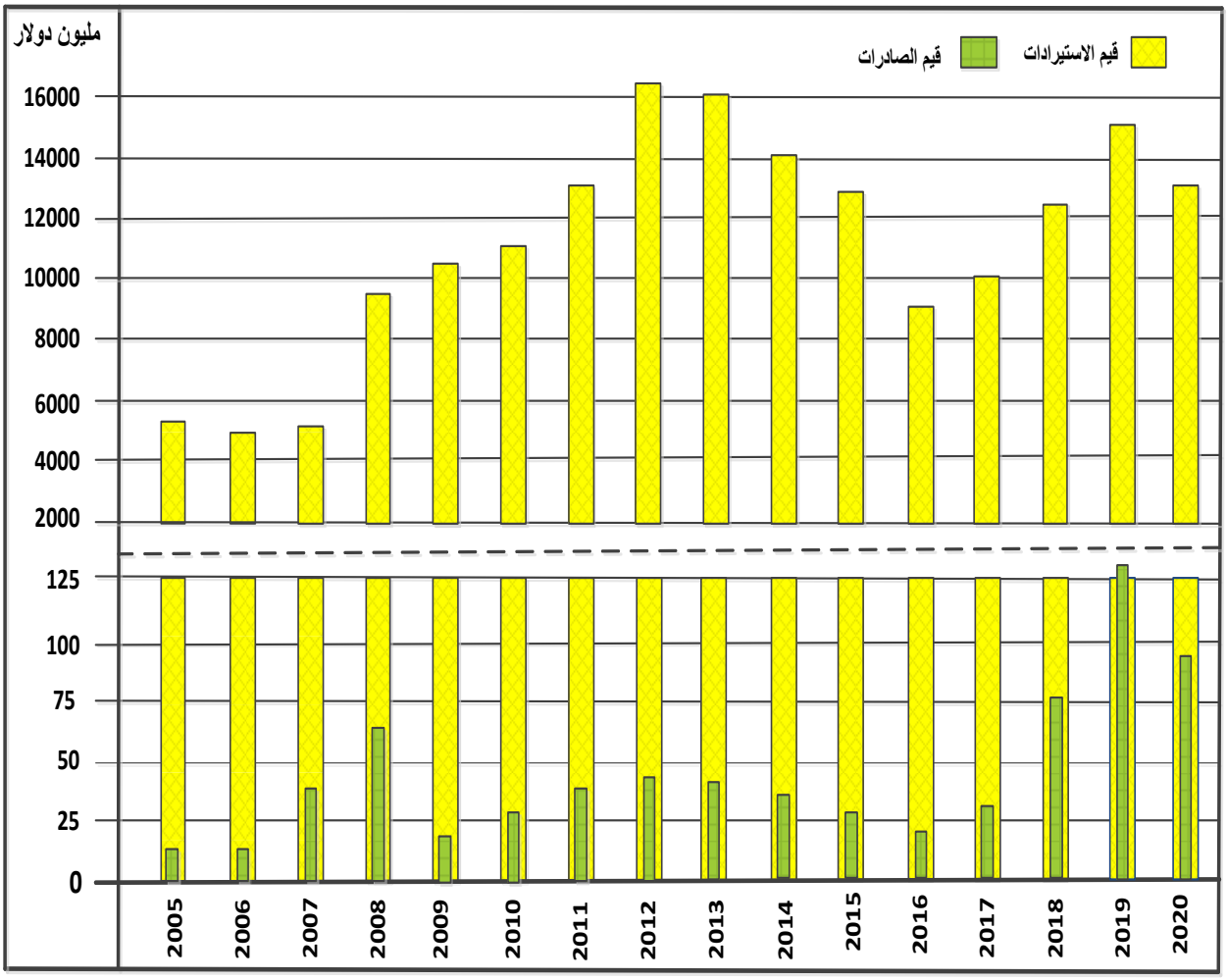

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(5)

الزراعي وذلك لما شــهدته الاســواق العراقية من فراغ للعديد من الســلع فضــلا عن دور الانفتاح التجاري وعدم وجود ســياســة ورقابة اقتصــادية، منذ عام 2007 أذ بلغت (5,319) مليون دولار واســتمرت في الارتفاع حتى بلغت عام 2013 اعلى قيمة اذ بلغت (16,143) مليون دولار وهذا الارتفاع نتيجة الطلب على الكثير من الســلع الصــناعية، وتراجع القاعدة الصــناعية وعدم تأهيلها مما ساهم في استيراد العديد من السلع المصنعة الجيدة والرديئة من مناشيء مختلفة.

ومن خلال ملاحظة الجدول يتضح انها اخذت تسجل ارتفاع في الاموال المنفقة على الاستيرادات التي تحتاجها السوق المحلية خاصة بعد الحصار الاقتصادي الذي استمر حتى عام 2003.

و اخذت القيم تسجل تراجع نتيجة الاحداث التي شهدها العراق والحرب مع الارهاب مما تطلب تقليص في الانفاق لصالح الميزانية العسكرية إذ سجلت ترجع تدريجي حتى عام 2016 حيث بلغت

(9,350) مليون دولار، ومن ثم اخذت قيم الاستيرادات الصناعية تسجل ارتفاع مرة اخرى بعد تحرير الاراضي العراقية حيث ارتفعت عام 2019 الى (15,814) مليون دولار.

اما ما يتعلق بالصادرات لم تسجل قيمها اي تحسن مقارنة مع الاستيرادات إذ تراوحت ادنى قيمة عام 2022 وبلغت (10) مليون دولار تليها عام 2005 وسجلت (15) مليون دينار، فيما سجلت اعلى قيمة عام 2021 إذ بلغت (146) مليون دولار وهذا التراجع هوة نتيجة الاهمال الذي اصاب القاعدة الصناعية والاعتماد على الاستيراد اذ لا توجد خطة تنموية تعمل على اعادة بناء البنية التحتية الصناعية وتمويلها بصورة تسمح بعدم الاعتماد على الاستيراد او التقليل منه وهذا ما جعل الصناعة تعاني بشكل واضح.

الاستنتاجات

1- سجلت الصادرات الزراعية والصناعية قيم متدنية وهذا يعكس مدى هشاشة البنى التحتية لكلى القاطعين فيما سجلت الاستيرادات الزراعية والصناعية قيم مرافعة وهو ما يعكس التبعية التي يعاني منها القطاعين والتي تعتمد على العوائد المالية لتلبية متطلبات السوق المحلية.

2- يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة إذ أن نمو قطاع الصناعة يمكن أن يوفر فرص للعمالة حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من مشكلة البطالة سواء البطالة الإجبارية الظاهرة أو البطالة المقنعة، فضلا عن دور القطاع الصناعي في رفع مستوى الانتاج والانتاجية، لكن ونتيجة الحروب والازمات الاقتصاجية مما تسببت في اغلاق العديد من المصانع، يرافقها الاستيراد غير المسبوق لمختلف انواع السلع مما شل من قدرات العراق التصنيعية.

2- تعد العوائد النفطية المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي والممول الرئيس لكافة القطاعات الاقتصادية ومن ثم فأن القطاع النفطي غير قادر بمفرده على احداث التنويع في الناتج المحلي الاجمالي.

3- ادى الاهمال الذي اصاب البنى التحتية والتدهور الذي حصل في الموارد المائية واغراق السوق بالمحاصيل المستوردة وعدم مقدرة المنتوج المحلي على منافسة السلع المستوردة، كل هذه الاسباب وغيرها ادت الى تردي اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، والاعتماد على قيم الصادرات النفطية.

التوصيات

1- ضرورة تفعيل دور القطاعين الصناعي والزراعي لتقليل الضغط على الصادرات النفطية ومن ثم التقليل من كمية السلع المستوردة.

2-اصلاح وتنمية دور القطاع الخاص وتقديم الدعم له وتوسيع نشاطه وجعله شريك مهم للقطاع العام في عملية تعديل الهيكل الاقتصادي.

المصادر

1- أحمد عدنان غناوي، الإغراق وأثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي (صناعة الإسمنت حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2011.

2- جمال سند السويدي واخرون، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الأمكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث والبحوث الأستراتيجية،ط1، ابو ظبي،الأمارات،2007.

3- جبار عبد جبيل، التحليل الجغرافي لتجارة العراق الخارجية للمدة (1990-2019) وفق التغيرات الاقتصادية والسياسية واثرها على التنمية الاقتصادية ،اطروحة دكتوراه، كلية الاداب جامعة بغداد، 2021.

4- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي،الطبعة الاولى،بيسان للنشر ،بيروت، لبنان، 2008.

5- Nymex, New York Mercantil Exchange, Crude Oil Futures Prices, 2006

النشرات الحكومية

1- جمهورية العراق، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية، احصاءات النفط والغاز، بيانات غير منشورة،2018.

2- جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، السنوات من 2006-2022.

3- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي،الدائرة العامة للاحصاء والبحوث، النشرة الأحصائية السنوية، للسنوات (2005-2022)